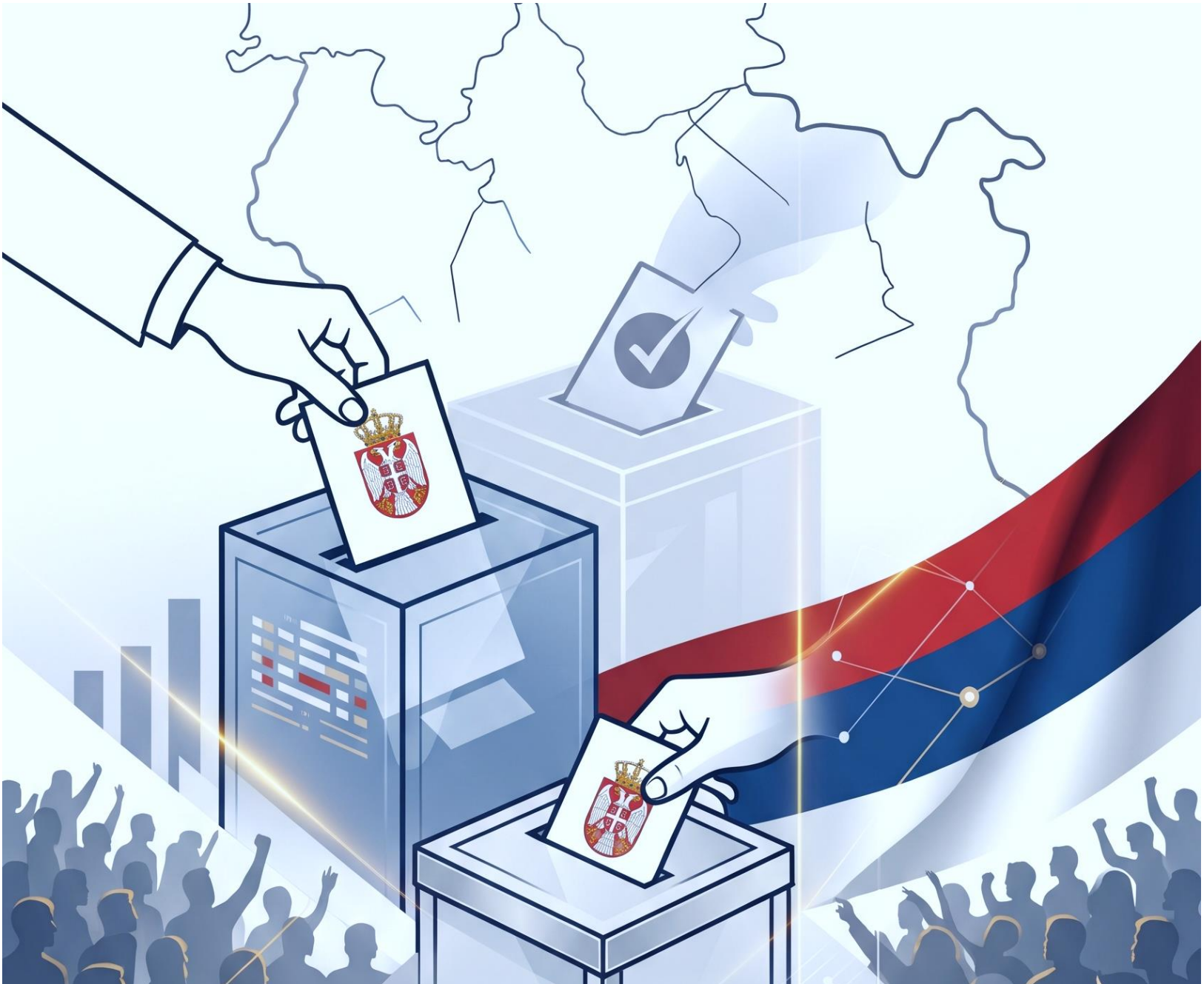
انتخابات برلمان صربيا / أكتوبر 2026

فوز قائمة الحركة الطلابية على الحزب الحاكم

سربست مصطفى
رئيس منظمة ستيب
للديمقراطية و الانتخابات

آرام جمال
رئيس المعهد الكوردي
للانتخابات KIE



- العنوان: إنتخابات برلمان صربيا / أكتوبر 2026
- المعد من قبل: - سربست مصطفى، رئيس منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات
  - آرام جمال، رئيس المعهد الكوردي للانتخابات KIE
- نوع الموضوع: الانتخابات والقضايا الديمقراطية
- تاريخ الاصدار: نوفمبر - 2026

من منشورات " منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات" و " المعهد الكوردي للانتخابات **KIE** "



المعهد الكوردي للانتخابات KIE

منظمة مستقلة غير ربحية، تم تأسيسها في منتصف عام 2002 من قبل عدد من المحامين والحقوقين، و هي تسعى إلى نشر الوعي المدني لدى الناخبين والمساهمة في تعديل قوانين الانتخابات العامة ومراقبة انتخابات المجالس المنتخبة في العراق و إقليم كردستان.

منظمة ستيب للديمقراطية و الانتخابات

منظمة وطنية مستقلة غير ربحية، تراقب الانتخابات العامة في إقليم كردستان والعراق، وتسعى متطوعا لنشر و رفع الوعي الانتخابي والديمقراطية والحكم الرشيد.

للاتصال:

7701573210 / 07504840094

المحتويات

المعلومات العامة عن الدولة ونظام الحكم 4
المقدمة 5
الإطار القانوني المنظّم للانتخابات 6
الإدارة الانتخابية 6
شروط الناخب 7
شروط المرشح لعضوية البرلمان 7
العتبة الانتخابية 7
القوائم الانتخابية وشروطها 8
تمثيل المرأة في البرلمان الصربي 8
الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية 9
تسجيل الناخبين 10
طريقة التصويت 10
فترة الاقتراع 11
التصويت المساعد في صربيا 11
تصويت الخارج، والتصويت بالإنابة وبالبريد 12
عد وفرز اوراق الاقتراع وجمع النتائج: 12
الطعون والمنازعات الانتخابية 13
الرقابة المحلية والدولية على الانتخابات 13
الحراك الطلابي والتحول السياسي في صربيا 14
انتخابات برلمان صربيا / 25 اكتوبر 2026 15
الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية 15
المصادر والمراجع المعتمدة: 18

المعلومات العامة عن الدولة ونظام الحكم



- **جمهورية صربيا:** تقع في جنوب شرق أوروبا (تحديداً في منطقة البلقان)، وهي دولة غير ساحلية (لا تطل على أي بحر).
- العاصمة: بلغراد وهي من اكبر مدن صربيا.
- **نظام الحكم**: جمهوري برلماني، اقرب للنظام المختلط، حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة، لكن تبقى الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، الذي يؤدي دورا محوريا في التشريع وإقرار الموازنة والرقابة على السلطة التنفيذية وتشكيل الحكومة ومساءلتها.
- **الدستور:** هو دستور سنة 2006 المعدل سنة 2022.

شكل الدولة: تعتبر صربيا دولة مركزية، مع الاعتراف بالحكم الذاتي الإقليمي والمحلي، ومن أبرز الأقاليم ذات الحكم الذاتي فويفودينا. وتتوزع السلطات على النحو الآتي:

1- رئيس الجمهورية: وينتخب مباشرة من المواطنين بالاقتراع السري لمدة خمس سنوات، ولا يجوز انتخاب الشخص نفسه لأكثر من ولايتين، ويتولى مهام رئاسة الدولة وفق الاختصاصات الدستورية.
2- السلطة التشريعية: تتمثل في الجمعية الوطنية، وهي برلمان أحادي المجلس يتألف من 250 نائبا، وتبلغ مدة ولايته أربع سنوات، مع إمكان إجراء انتخابات مبكرة وفقا لاحكام الدستور.
3- السلطة التنفيذية: تتولاها الحكومة برئاسة رئيس الوزراء، وهي مسؤولة سياسيا أمام الجمعية الوطنية، وتحتاج إلى ثقتها.
4- السلطة القضائية: تختص بالفصل في المنازعات وتطبيق القانون، مع وجود المحكمة الإدارية والمحكمة الدستورية ضمن حدود اختصاص كل منهما.

المقدمة

أُجريت الانتخابات البرلمانية في صربيا يوم الأحد المصادف 25 تشرين الاول 2026، لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية، حيث كشفت التطورات السياسية في جمهورية صربيا عن مرحلة مفصلية في مسار الحياة السياسية، في ظل تصاعد التحديات التي تواجه النخبة الحاكمة وتنامي المطالب الشعبية بإعادة بناء الثقة بالمؤسسات وتعزيز المساءلة ومكافحة الفساد.

وقد شكلت الاحتجاجات الطلابية التي اندلعت عقب كارثة محطة قطارات نوفي ساد في تشرين الثاني 2024 نقطة تحول في المشهد الداخلي، إذ تجاوزت في دلالاتها حدود المطالبة بمحاسبة المسؤولين إلى التعبير عن أزمة أعمق في العلاقة بين السلطة والمجتمع، وعن اتساع الفجوة بين تطلعات قطاعات واسعة من المواطنين وأداء القوى السياسية التقليدية.

لذلك يكتسب فوز قائمة الطلاب في الانتخابات النيابية التي جرت في 25 تشرين الاول أهمية سياسية تتجاوز دلالته الانتخابية المباشرة، باعتباره مؤشرا على تحولات في المزاج الشعبي وموازين القوى، وعلى إمكانية انتقال الحراك الاحتجاجي من الشارع إلى مؤسسات صنع القرار. كما يطرح هذا التطور تساؤلات بشأن مستقبل النخبة السياسية التقليدية، وقدرة القوى الصاعدة على تحويل التأييد الشعبي إلى مشروع سياسي متماسك، ومدى انعكاس هذه التحولات على مسار الإصلاح المؤسسي وترسيخ المساءلة والاستقرار السياسي في البلاد.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الدليل إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية في صربيا، وطبيعة نظام الحكم ونظامها الانتخابي، وقضايا الأقليات القومية، وتمويل الأحزاب السياسية وكيفية تحديد سقوف إنفاقها، ودور المراقبين المحليين والدوليين في هذه الانتخابات التي حملت تطلعات إلى التغيير، بما يساعد القرّاء على فهم طبيعة التحوّلات السياسية في صربيا.

الإطار القانوني المنظّم للانتخابات

لا يوجد في صربيا قانون واحد ينظم جميع أنواع الانتخابات، بل تتوزع القواعد على تشريعات متخصصة، وهي:

1- قانون انتخاب أعضاء البرلمان[1]، لسنة 2022، والمعدل سنة 2026.

2- قانون انتخاب رئيس الجمهورية لسنة 2022 والمعدل سنة 2026. الذي ينظم الترشح والاقتراع وإعلان النتائج الرئاسية

3- قانون الانتخابات المحلية لسنة 2022 والمعدل سنة 2024 و2026. المنظم لانتخاب مجالس المدن والبلديات

4- قانون السجل الانتخابي الموحد لسنة 2009 والمعدل في سنوات 2011 و2024 و2025.

5- قانون الأحزاب السياسية لسنة 2009 والمعدل سنة 2015 بقرار من المحكمة الدستورية.

6- قانون تمويل الأنشطة السياسية لسنة 2022 والمعدل سنة 2026، الذي ينظم التمويل العام والخاص والتبرعات والإنفاق الانتخابي والتقارير المالية.

7- قانون الاستفتاء والمبادرة الشعبية لسنة 2021 والمعدل ايضا سنة 2021.

8- قانون المنازعات الادارية لسنة 2009، الذي ينظم الإجرائات المتعلقة بالمنازعات الإدارية والانتخابية.

وللعلم فان التعديلات القانونية لسنة 2026 على الاطار القانوني للانتخابات الصربية جاءت في إطار الاستجابة لتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE/ODIHR).

الإدارة الانتخابية

تتولى اللجنة الانتخابية الجمهورية الصـــربية (REC/RIK) إدارة الانتخابات الوطنية، بالتعاون مع اللجان المحلية ولجان الاقتراع، وتعتبر اللجنة هيئة انتخابية مســـتقلة قانونيا، ترتبط بالبرلمان من حيث التعيين والدعم، ومشاركة سياسية في التشكيل الموسع. وتتكون من:

1- اللجنة الانتخابية الجمهورية: تنظيم الانتخابات واعتماد النتائج وتوزيع المقاعد.

2- اللجان المحلية: تجميع النتائج وإعداد التقارير.

3- مراكزالاقتراع: التحقق من الناخبين وإدارة التصويت والفرز وتحرير المحاضر.

[1] (Law on the Election of Members of Parliament)

شروط الناخب

تتمثل الشروط الأساسية لممارسة حق التصويت في الآتي:

1- الجنسية، أن يكون الشخص مواطنا صربيا.

2- بلوغ سن 18الثامنة عشر سنة.

3- الأهلية القانونية، ألا يكون الشخص محروما من الأهلية القانونية على نحو يمنعه من ممارسة حق الانتخاب وفق القانون.

4- استيفاء متطلبات التسجيل في سجل الناخبين وفق التشريعات المعمول بها.

شروط المرشح لعضوية البرلمان

1- أن يكون مواطنا صربيا.

2- أن يبلغ سن الثامنة عشر سنة.

3- أن يتمتع بالاهلية القانونية في الانتخاب والترشح.

4- أن يرد اسمه في قائمة انتخابية مستوفية للشروط القانونية، مقدمة من جهة مخولة، ولا يسمح القانون الانتخابي بان يخوض المرشح الانتخابات بصفته مستقلا ، إذ يشترط القانون الترشح من خلال الأحزاب السياسية المسجلة أو ائتلافاتها أو القوائم الانتخابية وفقا للقانون.

النظام الانتخابي

تعتمد صربيا نظام التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة، ويعتبر البلاد دائرة انتخابية وطنية واحدة في الانتخابات البرلمانية، إذ يصوّت الناخب للقائمة، وتوزع المقاعد على مرشحيها وفق ترتيب أسمائهم. ويتم توزيع المقاعد بموجب طريقة دهونت (D'Hondt)، حيث يتم تقييم أصوات كل قائمة على الأعداد الصحيحة المتتابعة بدءا من 1، ثم ترتيب نواتج القسمة تنازليا وتخصيص المقاعد لأعلى النواتج.

العتبة الانتخابية

تبلغ العتبة العامة للقوائم الانتخابية العامة (3%) من الأصوات الصحيحة المحتسبة وفق القانون، وتستثنى قوائم الأقليات القومية المعترف بها انتخابياً من شرط اجتياز هذه العتبة.

القوائم الانتخابية للاقليات القومية:

يعد الهنغاريون والبوشناق والألبان والسلوفاك والفلاش والرومانيون والكروات من أبرز الأقليات القومية المشاركة سياسيا في صربيا، دون أن تقتصر عليها المكونات المؤهلة لتشكيل قوائم انتخابية خاصة. ووفق قانون انتخاب أعضاء البرلمان، يمكن لحزب يمثل أقلية قومية أو ائتلاف أحزاب أقليات تقديم قائمة انتخابية، شريطة اعتراف اللجنة الانتخابية الجمهورية بها، وتتمتع هذه القوائم بامتيازات، أبرزها تخفيض التواقيع المؤيدة الموثقة من 10,000إلى 5,000 توقيع، والإعفاء من العتبة الانتخابية العامة البالغة 3%، فضلاً عن زيادة النتائج النهائية بنسبة 35% عند توزيع المقاعد إذا حصلت القائمة على أقل من 3% من الأصوات، بما يعزز فرص تمثيل الأقليات دون ضمان الفوز بمقعد.

القوائم الانتخابية وشروطها

يجوز تقديم القوائم من الأحزاب السياسية المسجلة وائتلافاتها، ومجموعات المواطنين، وفق الشروط القانونية، ويبلغ الحد الأقصى لعدد المرشحين في القائمة 250 مرشحاً. وشروط القائمة الانتخابية بموجب القانون الانتخابي:

1- تقديم 10,000 توقيع مؤيد مصدق قانوناً للقائمة العادية.
2- تقديم 5,000 توقيع للقائمة المؤهلة لتمثيل أقلية قومية، وفق الشروط الخاصة بها.
3- ضمان تمثيل الجنس الأقل حضوراً بنسبة لا تقل عن 40%، مع مراعاة قواعد ترتيب المرشحين.
4- استيفاء متطلبات التسجيل والوثائق والإجراءات التي تحددها اللجنة الانتخابية الجمهورية.

تمثيل المرأة في البرلمان الصربي

يعتمد النظام الانتخابي في صربيا مجموعة من الضمانات القانونية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية، ولا سيما عند تشكيل القوائم الانتخابية، وأبرزها:

1- الكوتا النسائية الإلزامية: يشترط القانون أن تضم كل قائمة انتخابية ما لا يقل عن 40% من مرشحي الجنس الأقل تمثيلا، وهو ما ينطبق عمليا على النساء.

2- ترتيب المرشحين: يجب أن تتضمن كل مجموعة من خمسة مرشحين، وفق ترتيبهم في القائمة، مرشحين اثنين على الأقل من الجنس الأقل تمثيلا، بما يعزز فرص وجود النساء في مواقع متقدمة نسبيا.

3- رفض القوائم المخالفة: القائمة التي لا تستوفي نسبة التمثيل المطلوبة تعتبر غير مستوفية للشروط، ويمنح مقدمها فرصة لتصحيح المخالفة، وإذا لم يصححها، ترفض اللجنة الانتخابية إعتماد القائمة.

4- توزيع المقاعد وفق ترتيب القائمة: تمنح المقاعد التي تفوز بها القائمة للمرشحين حسب ترتيبهم فيها، ما يجعل موقع المرشحات ضمن القائمة عاملاً مهماً في وصولهن إلى البرلمان.

الانتخابات المحلية

وتجرى وفق قانون الانتخابات المحلية، حيث ينتخب أعضاء المجالس لمدة أربع سنوات بنظام التمثيل النسبي عبر القوائم، وتعتبر كل وحدة حكم محلي دائرة انتخابية.

الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية

ينظم قانون الأحزاب السياسية لسنة 2009 المعدل، تأسيس الأحزاب وتسجيلها ونظامها الأساسي وبرنامجها واكتسابها الشخصية القانونية، وتتولى وزارة الإدارة العامة والحكم المحلي إدارة سجل الأحزاب.

لكن قانون تمويل الأنشطة السياسية لسنة 2022 المعدل هو المختص بتنظيم التمويل العام والخاص والتبرعات والإنفاق الانتخابي والحسابات والتقارير المالية والرقابة. وينص على تحديد مصادر التمويل، والسقف الاعلى للانفاق الانتخابي، وضوابط الانفاق وبالشكل التالي:

1- **مصادر التمويل المسموح بها:** تشمل التمويل العام من الموازنات، وتبرعات الأفراد والكيانات القانونية ضمن الحدود القانونية، وأموال النشاط الحزبي الاعتيادي المخصصة للحملة، والقروض والسلف وفق الضوابط المعتمدة.
2- **حدود التبرعات:** تشير المادة إلى سقوف تعادل عشرة متوسطات للأجور الشهرية للأفراد، وثلاثين متوسطا للكيانات القانونية، مع أحكام إضافية خلال سنة الانتخابات، ويجب التحقق من النص النافذ ونوع المساهمة.

3- **سقوف الإنفاق:** تورد المادة حدودا إجمالية لسنة 2026 تبلغ ستة ملايين يورو للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ومليونا ونصف المليون لبرلمان الإقليم ذي الحكم الذاتي، ومليون يورو لانتخابات مجلس المدينة، مع ضرورة التحقق من آليات الاحتساب.
4- **الضوابط المالية:** تشمل فتح حساب مصرفي مخصص للحملة، وحظر الاستخدام غير القانوني للموارد العامة، وتحديد الجهات السياسية على المواد الدعائية وتوثيق عقود الترويج.
5- **تمويل الأطراف الثالثة**: يخضع تنظيم حملات دعم المرشحين أو معارضتهم، بما فيها مصادر التمويل والإنفاق، لمتطلبات الحسابات والإبلاغ والرقابة.
6- **الشفافية والمساءلة:** يجب تسجيل الإيرادات والمصروفات والتبرعات، وحفظ المستندات وتقديم التقارير في مواعيدها، وإعادة الأموال العامة غير المستخدمة والتصرف في الأموال الخاصة المتبقية وفق القانون.
7- **جهة الرقابة:** تتولى وكالة منع الفساد مراجعة التقارير ومراقبة الالتزام بقواعد التمويل، بينما تدير اللجنة الانتخابية الجمهورية الإجراءات الانتخابية، وقد تترتب على المخالفات عقوبات قانونية بحسب طبيعتها.

تسجيل الناخبين

تستخدم صربيا السجل الانتخابي الموحد (Single Electoral Roll)، وهو قاعدة بيانات إلكترونية تضم اسماء المواطنين المستوفين لشروط التصويت، وتشارك الإدارات البلدية وإدارات المدن في تحديث السجل ضمن اختصاصاتها، بينما تضطلع وزارة الإدارة العامة والحكم المحلي بمهام إشرافية واختصاصات تتعلق بتعديل البيانات.

ويستطيع الناخب التحقق من بياناته الكترونيا وطلب تصحيحها وفق الإجراءات القانونية، ومع ذلك فإن وجود سجل إلكتروني لا يمنع احتمال وقوع أخطاء أو نزاعات بشأن دقة بياناته، وهو ما جعل التحقق من السجل أحد عناصر تقييم نزاهة الانتخابات.

طريقة التصويت

يدلي الناخب بصوته بالتوجه إلى مركز الاقتراع المحدد، وإثبات هويته والتحقق من تسجيله، ثم استلام ورقة الاقتراع واختيار القائمة الانتخابية بوضع علامة أمامها خلف ساتر يضمن سرية التصويت، وإيداعها في الصندوق الاقتراع، مع ترتيبات خاصة للناخبين في الخارج وذوي الاحتياجات الخاصة.

فترة الاقتراع

تفتح المراكز ابوابها من السابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً، لمدة 13ساعة، مع تمديد الوقت بقدر التأخير في الافتتاح أو تعليق التصويت لأكثر من ساعة، ويجوز الإغلاق المبكر إذا صوت جميع الناخبين المسجلين، دون إعلان النتائج قبل الثامنة مساءً.

التصويت المساعد في صربيا

يتيح القانون ترتيبات خاصة للناخبين الذين تحول حالتهم الصحية أو إعاقتهم أو شيخوختهم دون الوصول إلى مركز الاقتراع أو تعبئة ورقة التصويت بأنفسهم. وتشمل هذه الترتيبات:

1- **المساعدة داخل المركز:** يحق للناخب الذي لا يستطيع التاشير على ورقة الاقتراع، بسبب إعاقة أو الأمية أو سبب آخر معترف به، الاستعانة بشخص يختاره، على أن ينفذ المرافق اختيار الناخب نفسه.

2- **التصويت خارج المركز:** يجوز للناخب الذي يتعذر عليه الحضور بسبب مرض شديد أو الشيخوخة أو الإعاقة طلب التصويت خارج المركز ضمن النطاق الجغرافي لمركز اقتراعه، ويتولى ثلاثة أعضاء من لجنة الاقتراع تنفيذ الإجراء والتحقق من الهوية وتسليم الورقة، مع إمكان الاستعانة بمرافق عند الحاجة.

3- **المواعيد:** وفق المادة 96 من قانون انتخاب أعضاء البرلمان، يمكن إخطار اللجنة الانتخابية المحلية ابتداءا من 72 ساعة قبل يوم الاقتراع وحتى الساعة الحادية عشرة صباحاً يوم الانتخابات، أو إخطار لجنة الاقتراع في يوم التصويت قبل الساعة الحادية عشرة صباحا، وفق الإجراءات المطبقة.

تصويت الخارج، والتصويت بالإنابة وبالبريد

- **تصويت الخارج:** يحق للمواطنين الصرب المقيمين خارج البلاد التصويت حضوريا في مراكز معتمدة، غالبا في السفارات والقنصليات، بعد التسجيل وتقديم الطلب المطلوب والتأكد من إدراج أسمائهم في السجل الانتخابي، مع إبراز وثيقة هوية نافذة، ووفق بيانات انتخابات 2026، تم تخصيص 93 مركز اقتراع في 37 دولة.

-**التصويت بالإنابة:** لا يسمح القانون الانتخابي لشخص بالتصويت نيابة عن ناخب آخر لمجرد حصوله على تفويض منه، إذ يقوم النظام على مبدأ التصويت الشخصي.

-**التصويت بالبريد:** لا يتضمن القانون الانتخابي الصربي، آلية للتصويت البريدي أوالتصويت الإلكتروني في الانتخابات البرلمانية او الرئاسية او المحلية.

عد وفرز اوراق الاقتراع وجمع النتائج:

يتم عد وفرز اوراق الاقتراع يدويا في مراكز الاقتراع، وفرز الأصوات الصحيحة والباطلة، وتحسب أصوات القوائم، وتحرر محاضر رسمية بالنتائج والملاحظات. ثم يتم التحقق من قبل اللجان الانتخابية المحلية من المحاضر، وتعد تقارير تجميعية خلال مدة قد تصل إلى 96 ساعة من إغلاق المراكز، وفق الاجراءات. واخيرا تقوم اللجنة الانتخابية الجمهورية بجمع التقارير، وتعالج البيانات إحصائيا، وتنشر النتائج تدريجيا، ثم تعد التقرير العام وتنشره بعد استلام جميع التقارير.

اما إعلان النتائج وتوزيع المقاعد، فتقوم بها اللجنة النتائج النهائية وفق الإجراءات والمواعيد القانونية، وتوزع المقاعد على المرشحين بحسب ترتيبهم في القوائم.

ويحق لممثلي القوائم والمراقبين المعتمدين متابعة الفرز وتجميع النتائج، حيث تستخدم التكنولوجيا لمسح المحاضر ومعالجة البيانات ونشرها، دون استبدال الفرز اليدوي بالإلكتروني.

الطعون والمنازعات الانتخابية

1- تقدم بعض الطعون خلال 24 ساعة من صدور القرار أو تنفيذ الإجراء أو حدوث الامتناع محل الاعتراض أمام اللجنة الانتخابية الجمهورية، ويتم البت فيها خلال 48 ساعة من استلامها.
2- المحكمة الإدارية: تختص بالنظر في الطعون بقرارات اللجنة الجمهورية وفق المسارات والمواعيد القانونية المحددة.
3- اما المحكمة الدستورية: فتنظر في المنازعات الداخلة ضمن اختصاصها، وقد تصل مهلة تقديم الطلب إلى 15 يوم من انتهاء العملية الانتخابية، ويحق للمحكمة إبطال الانتخابات كليا أو جزئيا عند ثبوت مخالفة مؤثرة، مع إعادة الإجراءات الملغاة خلال عشرة أيام من تبليغ القرار، وفق الشروط القانونية.
4- تقوم اللجنة الانتخابية الجمهورية باعتماد النتائج النتائج النهائية وتوزع المقاعد، بينما يتحقق مجلس النواب المنتخب من صحة عضوية أعضائه في جلسته الأولى استناداً إلى تقرير اللجنة.

الرقابة المحلية والدولية على الانتخابات

يستند الإطار القانوني للرقابة الانتخابية في صربيا إلى المادة (52) من الدستور، وقوانين الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، بالاضافة لالتزامات صربيا الدولية ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما وثيقة كوبنهاغن لسنة 1990.

شارك في مراقبة الانتخابات عدد من الجهات المحلية والدولية، أبرزها بعثة (OSCE/ODIHR)، والجمعيات البرلمانية الأوروبية، ومركز (CRTA) الصربي، وفي بيانها الأولي الصادر في 26 تشرين الاول 2026، أشارت البعثة إلى ارتفاع المشاركة والتنافس، مقابل ملاحظات على الانحياز الاعلامي، واحتمال استغلال موارد الدولة، واحيانا عدم تكافؤ الفرص بين المتنافسين، رغم تقييمها الإيجابي العام لسير عملية الاقتراع.

الحراك الطلابي والتحول السياسي في صربيا

اندلعت الاحتجاجات الطلابية في تشرين الثاني 2024 عقب انهيار سقف محطة قطارات "نوفي ساد"، الذي أودى بحياة 16 شخص، وتحولت إلى حراك واسع طالب بمحاسبة المسؤولين ومكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات، وصولاً إلى الدعوة لانتخابات مبكرة.

واعتمد الحراك على الاحتجاجات السلمية والتنظيم المجتمعي والتواصل المباشر مع المواطنين، قبل انتقاله إلى العمل الانتخابي بتشكيل قائمة (الطلاب ينتصرون)، التي ضمت 250 مرشحا من أكاديميين وممثلين عن قطاعات مدنية ومجتمعية.

في المقابل سعى المعسكر المرتبط بالرئيس ألكسندر فوتشيتش إلى تعزيز موقعه عبر وعود اقتصادية وسياسة خارجية، وتكمن خصوصية التجربة الصربية في تحول احتجاجات نشأت على خلفية كارثة إنسانية ومطالب المساءلة ومكافحة الفساد إلى حراك منظم يسعى إلى إحداث تغيير سياسي عبر صناديق الاقتراع.

يعتمد الحركة الطلابية الحديثة في صربيا على الديمقراطية المباشرة داخل الكليات، حيث تُتخذ القرارات عبر جلسات تصويت مفتوحة للطلاب تُعرف باسم "البلينوم" (Plenum)، دون وجود قيادة فردية حزبية، مما يصعّب على السلطات استهداف قادة محددين أو احتواء الحركة سياسياً.

تستلهم التحركات الطلابية إرثها من الحركة الطلابية الشهيرة "أوتبورا!" (المقاومة) التي تأسست عام 1998 ولعبت دوراً حاسماً في الإطاحة بنظام سلوبودان ميلوشيفيتش عام 2000 عبر أساليب المقاومة السلمية الساخرة والمنظمة.



احتفالات بمناسبة فوز قائمة الحركة الطلابية في انتخابات برلمان صربيا

انتخابات برلمان صربيا / 25 اكتوبر 2026

الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية

يتسم المشهد السياسي الصربي بالتعددية الحزبية، ويضم تيارات محافظة وقومية وليبرالية واجتماعية ديمقراطية وخضراء، فضلا عن أحزاب تمثل الأقليات القومية، وتخوض هذه القوى الانتخابات منفردة أو ضمن ائتلافات وقوائم مشتركة، وتعتمد الأهمية البرلمانية لهذه القوى على نتائج التصويت والتحالفات التي تتشكل بعدها، وليس على حجم الحزب منفرداً فقط. ومن أبرزها:

1- **الحزب التقدمي الصربي (SNS)**: ويتبنى خطابا يركز على الاستقرار والتنمية والبنية التحتية، مع سياسة خارجية تسعى للتوازن بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.
2- **الحزب الاشتراكي الصربي (SPS)**: ويجمع بين الخطاب الاجتماعي والتأكيد على السيادة والمصالح الوطنية، وكان حليفا تقليدياً للقوى الحاكمة.
3- **حزب الحرية والعدالة**: من قوى المعارضة، ويدعو إلى إصلاح المؤسسات وتعزيز المساءلة، ويرتبط بالتيار المؤيد للتقارب مع الاتحاد الأوروبي.
4- **حزب صربيا الوسط (SRCE)**: وهي قوة معارضة ذات توجه وسطي ومؤيد لأوروبا، تركز على الإصلاح المؤسسي والديمقراطي.
5- **الحزب الديمقراطي الصربي الجديد (Novi DSS)**: ويتبنى توجها قوميا محافظا، ويؤكد السيادة الوطنية والهوية الصربية، ويتخذ موقفا متحفظا تجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع تأييد العلاقات مع روسيا.
6- **الجبهة الخضراء اليسارية (ZLF)**: وتركز على البيئة والعدالة الاجتماعية والحقوق والديمقراطية.
7- **تحالف مجريي فويفودينا(SVM)** : ويمثل مصالح الأقلية المجرية ويستفيد من القواعد الخاصة بتمثيل الأقليات القومية.
8- **حركات وأحزاب أخرى**: منها حركة (نحن صوت الشعب)، وأحزاب تمثل البوشناق والألبان وغيرهم، فضلاً عن قوائم قومية ومحلية اخرى.
9- ان قائمة (الطلاب ينتصرون) لم تكن بمثابة حزب سياسي بل قائمة انتخابية تعود بدايتها الى احداث سنة 2024.

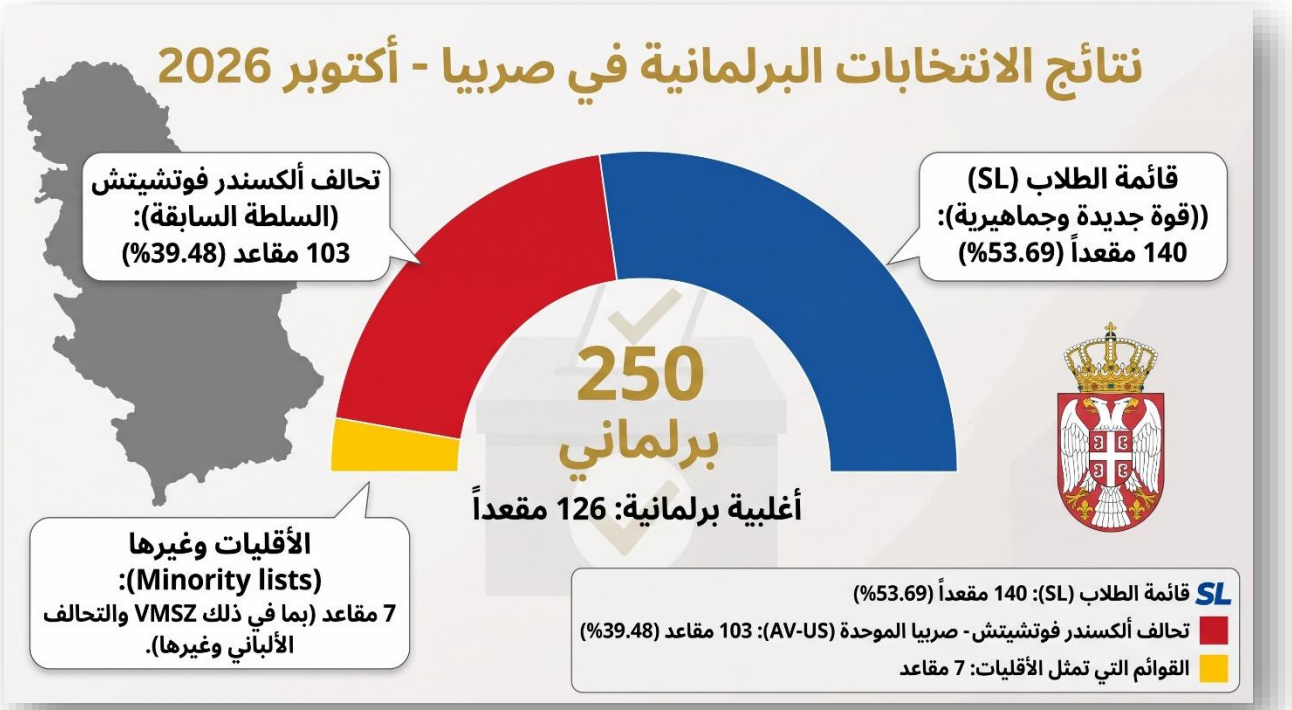


- عدد القوائم الفائزة بمقاعد: 7 قوائم انتخابية.
- عدد القوائم التي لم تحصل على مقاعد: 11 قائمة.
- مجموع أصوات القوائم الخاسرة: 190507 صوتا.
- سبة أصوات القوائم الانتخابية الخاسرة: 4.29% من الاصوات.
-

النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية الصربية/ اكتوبر 2026

أُجريت الانتخابات البرلمانية في صـربيا يوم 25 تشـرين الاول 2026، وأُعيد التصـويت في 53 مركزا انتخابياً يوم 1 تشرين الثاني، ثم اعلنت النتائج النهائية في 5 تشرين الثاني 2026.

الحزب أو القائمة الانتخابية	عدد الأصوات	النسبة المئوية	المقاعد
قائمة الطلاب –الطلاب ينتصرون	2,354,417	%53.01	140
ألكسندر فوتشيتش – صربيا الموحدة	1,731,323	%38.98	103
اتحاد مجريي فويفودينا	35,461	%0.80	2
الائتلاف الألباني	27,683	%0.62	2
راسم لايتش –الإنسانية	20,638	%0.46	1
سانجاق – حماة سانجاق SDA	12,596	%0.28	1
حركة أسامة زوكورليتش –الوحدة	12,440	%0.28	1
(11) قائمة لم تحصل على مقاعد	190,507	%4.29	0
المجموع	4,385,065	%98.72	250



المصادر والمراجع المعتمدة:

فيما يلي أهم المصادر الرسمية والمراجع المستخدمة للتحقق من المعلومات القانونية والانتخابية.

1- اللجنة الانتخابية الجمهورية الصربية: (RIK) الموقع الرسمي وبيانات الانتخابات.
2- قانون انتخاب أعضاء البرلمان لسنة 2022.
3- تعديلات القوانين الانتخابية بسنة 2026: اثر إعلان الحكومة الصربية بشأن إقرار حزمة القوانين الانتخابية في 20 مايس 2026.

SERBIA PARLIAMENT ELECTION/ OCT 2026

THE STUDENT MOVEMENT LIST WINS AGAINST THE RULING PARTY

Aram Jamal
Head of Kurdish Institute
for Elections

Sarbast Mustafa
Head of STEP organization
for Democracy & Elections

